مجلة العلوم الإنسانية عدد38 – ديسمبر 2012، ص.ص.215-227

المعوقات السياسية للتنمية في الجزائر

ملخص

يعالج هذا المقال موضوع المعوقات السياسية والإدارية والأمنية لعملية التنمية الشاملة في الجزائر باعتبارها عناصر مهمّة في الإجابة عن أسباب فشل التنمية في الجزائر التي هي مطلب جماهيري ومحدد رئيس في استمرارية النظام القائم وتقويته. إذا حاولنا من خلاله الكشف عن طبيعة النظام السياسي الجزائري وأهم الأزمات التي يعاني منها والمتعلقة أساسا بأزمات التنمية السياسية من أزمة مشروعية ومشاركة واختراق المرتبطة بخصوصية الجهاز الإداري الجزائري والأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر لفترة تطول عن عقد من الزمن والتي كان لها نتائج جد سلبية ليس فقط على الجانب السياسي من التنمية بل كل الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع.

أ. مليكة فريمش
كلية العلوم السياسية
جامعة قسنطينة 3
الجزائر

Abstract

This study is concerned with political, administrative and security limitations in the Algerian developmental process. Due to their importance to answer the crucial questions about the causes of underdevelopment, this study attempts to tackle the most important elements of political development crisis such as legitimacy, participation, and administrative penetration that have a close relationship with bureaucracy in Algeria, without neglecting the negative impact of time and insecurity that affected Algeria more than ever before.

مقدمة

لقد أجمع العديد من الباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية على فشل النموذج التنموي لدول العالم الثالث أو على الأقل أنه لم يستطع الوصول للأهداف التي سطرتها هذه الدول مرجعين ذلك إلى عوامل عدة مترابطة بل أنها متداخلة مع بعضها البعض سواء كانت ذات بعد سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، داخلية أو خارجية. ويمكن إسقاط هذا الكلام على الحالة الجزائرية، إذ كثيرا ما يراود أذهان الساسة والباحثين أو حتى المواطن العادي تساؤل مفاده كيف لبلد كبير كالجزائر بمساحته وموارده الطبيعية خاصة منها الطاقوية وثروته البشرية وتاريخه المشرف أن يبقى يتخبط في شباك التخلف ولا يستطيع أن يقوم إلا بخطوات صغيرة

© جامعة قسنطينة 1، الجزائر 2012.

نحو التنمية مند عشرات السنين؟ بمعنى ما الذي يسبب عدم قدرة تحقيق التنمية في هذا الوطن؟

إن الإجابة عن هذا السؤال الجوهري تبدو صعبة ومتعددة الجوانب لتشابك عناصرها، إذ نعتقد أنه من الضروري التعمق في تحليل هذه العناصر معتمدين على تصنيفها حتى وإن كان هذا الأمر لمجرد التنظيم المنهجي الذي يضمن الدقة والشمولية في الإجابة. وعلى هذا الأساس نريد من خلال هذا العمل الوقوف عند المعوقات السياسية والأمنية للتنمية في الجزائر، دون أن نهمل ما للجوانب الأخرى كالمعوقات الاقتصادية وفشل السياسيات الاقتصادية التنموية منذ الاستقلال وتفشي ظاهرة الفساد بجميع أنواعه والمعوقات الاجتماعية كالنمو الديمغرافي غير المتحكم فيه وضعف دور المجتمع المدني في المشاركة في عملية التنمية من الأهمية.

1- طبيعة النظام السياسي:

حتى وإن كانت دارسة طبيعة النظام السياسي تقوم أساسا على دراسة مؤسساته السياسية والإدارية وكيفية عملها وسيرها، إلا أنها غير كافية لفهم الميكنزمات التي يقوم عليها هذا النظام ولهذا لا بد من أن تكتمل بدراسة سياسية اجتماعية حتى تضفي الضوء على الديناميكية العامة التي يتطور بها.

إنّ للنظام السياسي الجزائري هيكلة وديناميكية خاصة به، وله مهمة تاريخية محددة تتمثل أساسا في بناء الأمة والوطن في محتوى يتميز بضعف العوامل الضرورية لتحقيق اندماج وتحديث وطني داخلي، وتبعية خارجية. فبعكس التجارب الأوروبية للقرن 19، لم تكن عملية البناء الوطني قائمة على محددات حركية اقتصادية، وإنما عن طريق جهاز سياسيي يريد من خلال البحث عن أسس تضفي عليه مشروعية البقاء أن يحقق هذا الاندماج. ومن هذا المنطلق ربط فرونتز فانون بين الاتجاه نحو تسلطية الدول المستقلة حديثا وبين غياب العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحفزة لاندماج الاجتماعي، فرغم أن هدف كل الأنظمة السياسية هو البحث عن تحقيق الاندماج بين أفراد مجموعة اجتماعية في إطار فضاء معين، إلا أنه مطلوب وقومي ومقترن بالعنف في الوقت نفسه بالنسبة للدولة القومية، ولهذا فإنّ الأنظمة السياسية لا تختلف عن بعضها بوجود العنف من عدمه وإنما تختلف انطلاقا من الكيفية التي تهيكل بها هذا العنف وتديره (1).

لقد أراد النظام السياسي الجزائري الناشئ عن حرب التحرير تحقيق نموذج لاندماج متميز بعلاقات مغايرة لتلك التي كانت سائدة في النظام الاستعماري، إلا أن هذه العلاقة الاندماجية والتهميشية في الوقت نفسه كانت موجودة في النظام الاستعماري نفسه ولم تختف بسرعة مباشرة بعد الاستقلال، فلقد أدت سياسة الدولة المستقلة إلى تعويض نقص الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بمبالغة في إعطاء القيمة للهياكل السياسية والأيديولوجية، وبالتالي بات الاستقلال لوحده غير كفيل بتحويل المشروع الوطني إلى مشروع جديد للمجتمع، الذي لم يكن بإمكان تحقيقه بمفرده، ولهذا أخذته

الدولة على عاتقها، ولكن باستعمال مفرط للإكراه والقهر. ويعتقد الأستاذ عبد قادر بن سعدة أن غموض مشروع جبهة التحرير الوطني يكمن في أنها اختصرت المجتمع ككل في الأمة، من حيث إنّ الدولة لا تنشأ فقط الأمة ولكنها تنشأ المجتمع بحجم الدولة، الذي حتى وإن كان الأكثر قومية، إلا أنه لا يمكن أن يكون أمة لأنهما وحدتين مختلفتين تماما، ولهذا فقد خنق الثراء التصارعي للمجتمع الجزائري إلى غاية أحداث أكتوبر 1988، كما أن تسلطية النظام غطت هيمنة مجموعات مسيطرة أخذت السلطة بعد الاستقلال بغطاء إيديولوجي شعبوي: فإن كانت التجربة الأوروبية في القرن 19 قد غطت أروبا بغطاء اجتماعي برجوازي، فإن ذلك مختلف في الدول المستقلة حديثا، لأن القومية ألبست لباسا اجتماعيا شعبيا. صحيح أن عملية البناء الوطني بعد الاستقلال أرادت أن تكون بعيدة عن الديمقراطية البرجوازية، لكن ذلك يضمن حماية العملية الثورية من خطر هيمنة بيروقراطية أدت إلى احتكار للسلطة من طرف جماعة اجتماعية متسلطة، إذ وبحجة بناء نظام نضالي كان فيه الأفلان المصدر الرمزي للسلطة، التي سيطرت عليها مجموعة اجتماعية ذات أصل عسكري تدريجيا ثم التحقت بها مجموعة أخرى ذات أصل بيروقراطي وتقنوقراطي، منها من عارض مشروع الإصلاح السياسي والاقتصادي خوفا من فقدانها لمصالحها السياسية والاجتماعية المكتسبة والمحفوظة مند فترة الاشتراكية التي لم تستطيع تحقيق المساواة الاجتماعية (2).

ومع هذا يعتقد الكاتب الجزائري محمد إلياس مصلي أنه يجب التفرقة بين ديكتاتور محافظ وديكتاتور ثوري حتى وإن استعمل كليهما الوسائل القهرية للحفاظ على السلطة، فبينما نجد الديكتاتور الثوري يريد تحويل النظام الاجتماعي القائم عن طريق القضاء على اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، نجد الديكتاتور المحافظ يسعى إلى معارضة التقليل من خصومه الاجتماعيين، بما أن كل المجتمعات البشرية تتميز بالصراع الدائم بين ذوي الامتيازات وبين المهمشين. إذ لا نستطيع مقارنة نظام جمال عبد الناصر بنظام بينوشي في الشيلي ولا مقارنة ديكتاتورية لينين بديكتاتوريه ستالين، ولا نظام بومدين بنظام فرانكو. ولهذا فقد عرف التاريخ البشري بعض الديكتاتوريات ذات الطبيعة التقدمية وأخرى رجعية، إذ يقبل هذا الطرح عند التيار الفكري الذي يعتقد بضرورة استعمال جميع الوسائل حتى غير الأخلاقية منها في حالة بناء دولة ووجود خطر يهددها، رغم معارضته للقانون الطبيعي الخاص باحترام الأشخاص. ومع أن البعض يعتبر الديمقراطية على أنها نظام قائم على العلاقة بين الأفراد لا تتناقض مع مبدأ حرياتهم التي لا تعني عدم امتثالهم لأي مسؤولية قانونية، وإنما تعني استقلاليتهم والمساواة بينهم بمعنى إمكانية الجميع التمتع بهذه الاستقلالية (3). بينما يعدّها الآخرون غير متوقفة عند شكل تنظيم سياسي معين وإنما هي طريقة وجود للمؤسسات والأفراد. إذ تفهم على أنها ضرورة أخلاقية، وفي هذه الحالة قد تكون سابقة لمجتمع مازال يحافظ على سلوكيات بدائية، كما أن نظام التسيير الديمقراطي ليس ثابتا في كل الأزمنة والأمكنة، إذ لا يمكن تطبيق ديمقراطية أثينا اليوم مثلا، ولا ديمقراطية

أمريكا في الجزائر إذ أنها مرتبطة بحراك الحياة الاجتماعية. ولكن تؤدي الديمقراطية إلى إقامة دولة القانون التي تتميز بامتثال الحكام الطوعي للقانون، واحترام الإدارة لتلك القواعد القانونية التي تسير المجتمع، الأمر الذي لم يزل لم يتحقق بعد في الجزائر والذي يقترب أكثر من الدولة الشرطي التي تناقض دولة القانون، والدّليل على ذلك كثرة قضايا الفساد وتهم التزوير في الانتخابات وغيرها (4). وتتعقد الأمور أكثر عندما يكون من الضروري الخروج من دولة القانون بأسباب يعتقد أنها قهرية وأن متطلبات بقاء الدولة يتطلب تدخل الجيش، مثل ما حدث بعد أحداث أكتوبر 1988 وتطبيق الحالة الاستثنائية وحالة الطوارئ مند 1992 إلى غاية 2011.

وكثيرا ما تعارض النظام السياسي الجزائري في مراحله بين واقعه وخصوصياته وبين الأهداف المسطرة، وأحسن مثال هو سياسة التصنيع في الجزائر القائمة على الصناعة المصنعة التي تستقطب تكنولوجيا عالية كانت بعيدة عن المجتمع الجزائري الفلاحي ويعاني من نسبة كبيرة من الأميّة،كما يلتقي مع باقي الأنظمة العربية خاصة والدول النامية عامة في مسألة الأزمات التنمية السياسية التي تميزها والتي يصنفها العلماء إلى: أزمة المشروعية والمعبرة عن الأسس اتخاذ الحكومة لقراراتها ودرجة قبول المجتمع له، ثم أزمة المشاركة وهي تعبير عمّن يملك التأثير في عملية صنع القرار،فأزمة الاختراق الإداري التي تعبر عن مشكلة كيفية إحراز الحكومة المركزية رقابة أكثر فاعلية عن طريق جهازها الإداري.

أ- أزمة المشروعية

إنه من الصعب على أي حاكم أو نظام أو حكومة أن تسير الصراعات بداخلها الأمر الذي يضمن لها حكم أطول واستقرار أكثر الذي قد يتحقق داخل الأنظمة لفترة من الزمن بسبب الخوف أو الاجتياح أو العرف، بينما أحسن العلاقات بين الحكام والمحكومين وأكثرها انسجاما هي تلك المبنية على قبول المحكومين صحة وسمو سلطة الحكام، كما يؤكد ذلك ماكس ويبر Max Weber (5). فبعدما أعطيت عدة تعاريف للمشروعية مثل الجماعة السياسية، الخرافة السياسية، الدعم وتأثير على النظام، يقول Ted Gurr يمكن اعتبار الأنظمة ذات مشروعية انطلاقا من مدى اعتبار مواطنيها لأنفسهم أنهم على أحقية وفقا للقانون وعلى استحقاق للدعم، فهي درجة ومدى وعي النخبة والعامة على أن القادة والأنظمة تتوافق مع المعتقدات الأساسية للمجتمع. فالنظام والقائد الذي يتمتع بمشروعية هو ذلك الذي يتميز بالوطنية الحقيقة، وهو يمثل جزء من تاريخها الوطني يعمل وفقا لقيم المجتمع ويحمي حدودها، حتى وإن بدت بعض القرارات غير حكيمة وكان بعض القادة لا يتسمون بشعبية كبيرة، إذ أن العملية الحكومية أو القيادية التي لا تتسم بالمشروعية لا يمكنها أن تسير أو تستمر في السلطة (6). كما دافيد إيستن أن السلطة هي نوع من القوه السياسية معترف بها على أساس أنها مشروعة ومقبولة من طرف الذين يخضعون لها على أساس أنها تتوافق والقيم والإجراءات المقبولة من طرفهم. " وقد وصف هذه العملية بـ" إن كل جماعة حاكمة والتي لها الجرأة على جمع الصلاحيات والامتيازات لصالحها ،عليها الاستناد على مبدأ

مقبول من طرف هذه الجماعة كتبرير لأدائهم السلطوي ... إن هذه المبادئ المذهبية تسمى بأسس المشروعية" (7).

وتفتقد معظم الأنظمة العربية المعاصرة للمشروعية ويرجع ذلك للطبيعة غير المستقرة والمتغيرة لهذه الأنظمة واحتكار السلطة من طرف شخص واحد، وإلى جانب عدم استقرار هذه الأنظمة كميزة أساسية فيها، يصعب التنبؤ بمستقبلها كذلك، إذ تغذيها الإشاعات ونقص المعلومات الأمر الذي يجعل من العملية السياسية غامضة ومن القادة السياسيين مسكونين بشبح عدم الاستقرار والخوف من المجهول. ومع انعدام أو قلة درج مشروعية لأنظمة العربية نجد الكثير من السلوكيات غير الرشيدة كالاغتيالات والانقلابات العسكرية والقمع التي قد تبدو نتيجة لحسابات عقلانية، الأمر الذي خلق نوع من الشك وعدم الارتياح الشعبي وفقدان الثقة في العملية السياسية فيجعل من عملية التنمية السياسية بعيدة التحقيق.

ولا يخرج النظام السياسي على هذه القاعدة، إذ ورغم أسس المشروعية التي تبناها في مرحلته الأولى أي في مرحلة الاشتراكية والقائمة أساسا على مرتكزات خمس من تاريخ ودين وتحقيق الاندماج والتنمية والسياسة الخارجية (8)، إلا أنّه و في فترات عديدة نجده قد فقد هذه الأسس أو لم يستطع تحقيق أهمها خاصة المتعلقة بتحقيق التنمية الأمر الذي عرضه لغضب شعبي ظهر لاسيما في 5 أكتوبر 1989 ثم ما واكب ذلك من أحداث متعاقبة.

ب- أزمة المشاركة: إن مشاركة جميع أقطاب المجتمع في العملية السياسية تعد من أسس مشروعية الأنظمة المعاصرة بما تعنيه من ازدياد المساهمة الشعبية فيها، سواء من حيث العدد أم من حيث مدى اتساع مجالات هذه المساهمة وديمومتها ووجود الإطار المؤسساتي الذي ينظم هذه المشاركة. وتظهر صور هذه المشاركة من خلال تلك الجهود المبذولة من أجل التأثير على القرارات الحكومية وصنع السياسات العامة وسلوك المواطنين المنظم ضمن اللعبة الديمقراطية كالترشح والاقتراع وتنظيم المظاهرات وتقديم الاحتجاجات والضغط على السلطة واستعمال الوسائل التكنولوجيا في إسماع الرأي والمشاركة، ناهيك عن العمل النيابي بمختلف صوره. وأزمة المشاركة السياسية في الجزائر تمثلت خاصة من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية الاجتماعية، إذ صاحب حكم الحزب الواحد قمع للحريات الفردية والجماعية وفرض قوالب جاهزة stéréotype منعت من خلالها روح المبادرة المبدعة، وتأكيد الأحادية المتعسفة وتراكم عناصرها لسنوات عديدة. ومن هنا برزت رغبة النخب الحاكمة في عدم إشراك القوى الأخرى ذات التوجه السياسي واحتكارها الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقر إلى المشاركة، وإتباع نهج التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها نتيجة ضعف الحزب وهيمنة النخبة العسكرية وعدم تمكين القوى من التعبير عن مصالحها ومطالبها، وبالتالي افتقاد وجود قنوات شرعية أخرى، لذلك انفتح الباب أمام العنف لتوصيل المطالب وإعلان الاحتجاج.

ويمكن تبيان أزمة المشاركة في الجزائر خصوصا من خلال إقصاء شريحتي النساء والشباب، الذي لا يمكن القول بأن هناك عزوفا له عن السياسة، لأن كلمة العزوف تعبر عن إطلاق حكم مسبق، فحتى وإن لم يريد الشباب الاهتمام بها، فهي قد فرضت نفسها عليه لاسيما مع تسارع الأحداث في العالم عامة وفي الوطن العربي والجزائر بصفة خاصة، بل يمكن القول أن هناك إقصاء أو تهميشا لهذه الفئة المهمة جدا من المجتمع الجزائري سواء من طرف الأحزاب السياسية التي لم تستقطبهم أو من طرف السلطة ومراكز اتخاذ القرار .فالشباب مازال بعيدا عن الأحزاب السياسية حتى وإن رفعت بعضها شعارات التشبيب، والتي تبقى بالنسبة لهم ضمن نوعية الخطاب الخشبي والمجرد والشعارات الرنانة التي ترفعها هذه الأحزاب لأنها هي نفسها تغيب فيها اللعبة الديمقراطية التي أساسها مبدأ التداول على السلطة، حتى وإن صنفت بعضها ضمن التيار الديمقراطي، إضافة إلى ضعف عملية الاتصال بينهما لأن أغلبية الأحزاب ما تزال تستعمل وسائل الاتصال التقليدية التي لم تعد تستقطب الشباب، ولم تستطع الأحزاب تكييف نفسها والطبيعة الثائرة والقليلة الانضباط للشباب والتي ترفض عادة إتباع الصور والأنماط الجاهزة. وأعتقد أن ما زاد الهوة بين المجتمع السياسي والشباب هي نوعية الثقافة الأبوية المنتشرة في المجتمع الجزائري والتي تعطي الأولوية بل في كثير من الأحيان القطعية لكبر السن الذي يعتبر معيارا للرصانة والخبرة وتفرض على الشباب الامتثال والطاعة لهم، الأمر الذي يبقيهم بعيدين عن مراكز القيادة والتفكير بل حتى التشاور في المجتمع.

أما عن مكانة المرأة في عملية اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، فرغم اتجاه الدولة نحو تعزيز حقوق المرأة السياسة من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008، ثم القانون العضوي المتعلق بتمثيل النساء في المجالس المنتخبة، إلا أن الواقع يقر بعدم استعداد المجتمع السياسي لهذا الأمر. كما يظهر ضعف تواجد المرأة كذلك من خلال المكانة البسيطة التي تحتلها في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي حيث تمثل نسبة النساء ربات العمل ب 6% فقط سنة 2006، ويعتبر عدد النساء في الوظائف العليا ضعيفا جدا مقارنة بعدد الرجال حيث من بين 3823 رجل نجد فقط 131 سنة 1995 وهذه الأرقام لم تتغير كذلك في سنوات 2000 حيث من بين 40489 رجل يحتل وظيفة عليا نجد 367 امرأة . كما أن عدد الوزيرات في الحكومة سن 2002 هن أربعة، وهو نفس الرقم سنة 2006 لينقص إلى 03 وزيرات في الحكومة الحالية (9).

2- طبيعة الإدارة الجزائرية: ترتبط الإدارة في الجزائر ارتباطا وثيقا بالمظاهر التالية:

- تفشي عناصر التخلف الإداري والسياسي اللذان يتسما بضعف المشاركة في عملية اتخاذ القرار وتفشي الفساد مما أضعف دور المجالس المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني. إذ أنها تعاني من ظاهرة البيروقراطية كمرض من تفشي مظاهر الفساد الإداري كالرشوة والمحسوبية واختلاس المال العمومي وهدره.

- غياب الشفافية في الرقابة والمساءلة وحكم القانون وتفشي الغموض في أساليب العمل والتسيب.
- فشل سياسات الإصلاح الإداري الذي يستهدف العنصر البشري وأساليب العمل والإدارة فمن حيث التعريف العلمي للإصلاح الإداري يؤكد على أن هدف كل إصلاح هو التنمية الشاملة عن طريق التغير الشامل، فهو لا يستورد إذ من الضروري أن يخضع لخصوصيات الإدارة وبيئتها الاجتماعية والثقافية والحضارية والاقتصادية التي تتفاعل معها ويعبر عن مقتضياتها .ورغم قيام الدولة بعمليات إصلاحات إدارية متكررة وسن العديد من القوانين تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية مند الاستقلال بدءا بقوانين إصلاح الإدارة المركزية إلى غاية اليوم مع قانون البلدية الجديد، إلا أن هذه الإصلاحات عرفت الفشل والتصدي لها بسبب عدم الإيمان بها ونقص التعبئة والدعاية لها. كما أن الخصوصية الاجتماعية للطبقة الموظفة في الجزائر بل اليد العاملة بصفة عامة التي يعود أصلها إلى الريف والتي قدمت إلى المدينة في إطار النزوح الريفي الذي عرفته الجزائر مند الاستقلال والذي أدى إلى تغيير وجه المدينة والريف على السواء إلى جانب الأزمة الاقتصادية لسنوات الثمانينات وما عرفته الجزائر من أزمة متعددة الجوانب خاصة الأمنية منها ساعد على ظهور قوى خفية نافست الدولة في ميادينها السياسية الحيوية عرقلت كل إرادة تغير عن طريق محاولة بناء رأي عام مغاير تماما لمشروع الدولة الإصلاحي.
- الاعتماد على الأساليب القديمة في التسيير والقائمة على سد الثغرات ووضع الحلول المؤقتة والآنية التي لا يمكن أن تكون علاجا شافيا للمشاكل وإنما نجد أن هذه الحلول نفسها تتحول إلى مشاكل جديدة، وضعف الاعتماد على الأساليب الجديدة في التسيير كأسلوب الإدارة بالأهداف أو إدارة الجودة الشاملة.
- تفشي ظاهرة المحسوبية والولاء القبيلة والعرش، من حيث استبدلت القواعد والإجراءات التنظيمية التي تحكم أي إدارة عصرية بنوع من العلاقات قائم على العصبية والولاء الأبوي وتأثير الأعيان المحليين والزوايا عليها. وفي الحقيقة إن هذه الميزة تشترك فيها معظم الدول العربية التي أسست الدولة القومية فيها على أساس العصبية وعلى هوية قبلية قوية، فأدّى هذا الولاء القبلي والأبوي إلى التأثير سلبيا على الرشاد في التسيير وإضعاف إمكانية الإنتاج (10)، إلى جانب إهمال مصالح المواطن والمصلحة العامة (11).
- عدم وضوح السياسيات العامة للإدارة العامة عموما والإدارة المحلية خصوصا.
- انخفاض مستوى أداء العمالة الأمر الذي أدى إلى الضعف في مستوى أداء الخدمة ورداءة التواصل مع المواطنين وهدر لموارد الدولة.
- إن ضعف الأداء الوظيفي ناتج إلى حد كبير عن ضعف التدريب وعدم وجود حوافز تدفع بالموظفين إلى الإبداع والابتكار.
- تسييس موظفي الإدارة، الأمر الذي طغى على ولائهم للوظيفة والتزامهم

بالأعباء والمسؤوليات التي على عاتقهم.

- بطئ عملية التشريع وعدم الاعتماد على المعايير العلمية إلى جانب بطئ سيرورة التغيير والتحديث.
- ضعف الرقابة والمحاسبة الشعبية بل انعدامها في كثير من الأحيان وهذا راجع في أغلب الحالات إلى عدم انتشار الوعي بضرورة المشاركة في الأنشطة العمومية من جهة ولقلة آليات المحاسبة الشعبية ونوافذها من جهة أخرى، أضف إلى ذلك إحباط المواطنين من النشاط السياسي بسبب عدم الالتزام بالعهود والسلوكيات النافية للأخلاق والالتزام رغم تعاقب الأحزاب والأشخاص على هذه الإدارات، فقد تساوى الجميع مهما كانت اتجاهاتهم أو حزبهم في هذا الأمر .
- التهرب من المسؤولية وانتشار ثقافة الاتكال على الغير من طرف الموظفين وهذا لعدم وجود حوافز قوية تغرس فيهم البحث عن التجديد والتغيير ومحاولة تكييف الأساليب الأنجع والأحسن والتي أثبت كفاءتها في التسيير مع خصوصية الإدارة المحلية في الجزائر.
- الارتباط بنموذج إدارة المستعمر مما تنساق وراءه رغم وجود نماذج قد تكون الأحسن أو الأنسب لخصوصية إدارتنا المحلية بعد تكيفها وفقا للثقافة والعادات المحلية.
- التناقض بين الوضع الرسمي والواقع ويتجلى ذلك في إظهار ما يجب أن يكون وليس ما هو كائن، فيكون بمثابة هروب من الواقع وعدم الاعتراف بكثير من المشاكل أو التقليل من حجمها الأمر الذي ينتج نتائج مغايرة تماما لما كان متوقعا ويبقى الأمور دون حل إن لم يزدها تعقيدا وتفاقما للمشاكل.
- عدم المشاركة الفعلية للإدارة المحلية في ميدان التنمية المحلية والتنمية البشرية ومتطلباتها من ضرورة القضاء على البطالة وتنظيم الأسرة وحماية البيئة (12).

وقد نلخص أهم العوائق التي يعاني منها الجهاز الإداري في الجزائر بما يسمى بأزمة الاختراق الإداري والتي تعبر عن ضعف قدرة السلطة للوصول إلى مختلف قطاعات ومستويات المجتمع والتغلغل في كافة أنحاء إقليمها، والامتزاج بالمواطن بما يمكنها من تنفيذ القوانين وتحصيل الضرائب ووضع وتنفيذ سياساتها (13).

ونتيجة لهذه المظاهر بات من الضروري استكمال إصلاح الإدارة وخاصة الإدارة المحلية عن طريق : مراجعة قانون البلدية والولاية الذي ستفضي إلى تحميل الجماعات المحلية المزيد من المسؤوليات في الاستجابة لتطلعات المواطنين وفي التنمية المحلية وكذا المساهمة في التنمية الاقتصادية عبر كامل التراب الوطني . ويؤكد الرئيس بوتفليقة في هذا الموضوع بأن" التقسيم الإداري الجديد الذي يجري استكماله حاليا سيمكن تقريب الإدارة من المواطن أكثر فأكثر. ومن أجل توفير شروط نجاحه فإن هذا المسار سيتم مباشرته باستحداث ولايات منتدبة جديدة . كما ستواصل الإدارة الإقليمية والإدارات المركزية إصلاحاتها بالاعتماد على رفع مستوى الموارد البشرية وكذا تحديث وسائلها ومناهج عملها وسوف يسهم في ذلك مشروع الحكم الإلكتروني الذي سيستكمل في غضون السنوات الخمسة المقبلة وكل ذلك سيتيح إمكانية الحد من التثاقل البيروقراطي وتخفيف الملفات الإدارية وتحسين خدمات المرفق العمومي " (14).

3-الأزمة الأمنية: لقد كلفت العشرية السوداء الكثير بالنسبة للجزائر، إذ كادت تقضي على الدولة الجزائرية، وتسببت في قتل نحو 200 ألف وخسارة ما يفوق 20 مليار دولار (15). ولهذا أردنا البحث في خصوصيات الأزمة الأمنية في الجزائر التي نراها وراء تأخرها عن ركب التنمية لسنوات عديدة. ويرى البعض أنه لا يمكن فهم أسباب الأزمة الأمنية وظهور ظاهرة الإرهاب في الجزائر بدون فهم طبيعة النظام السياسي الجزائري وطريقة تعامله مع الأزمات التي رافقته طوال امتداده الزمني بل قد سبقته في الظهور، لأنه خلق عن طريق نوعان من العنف: الأول هو عنف ثوري إيجابي شرعي استعمل كأداة لتحرير من استعمار دام أكثر من 130 سنة أراد طمس هوية وشخصية شعب بأكمله؛ أما النوع الثاني فهو عنف نعتبره سلبيا لأنه كان بين قادة الثورة قبل الاستقلال أو ما يسمى بأزمة صائفة 1962التي تطورت إلى مواجهات مسلحة بين قيادة أركان جيش التحرير والحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة وانتهت بوصول أحمد بن بلة إلى السلطة بدعم من قيادة أركان جيش التحرير بعدما خرج الشعب إلى الشارع رافعا شعار "سبع سنوات تكفي ". وواصل هذا العنف ملازمة النظام السياسي الجزائري بعد ذلك في إدارته لأزماته ابتداء من أحداث القبائل لسنه 1963 عندما اختار أيت أحمد العمل المسلح كتعبير عن معارضته للنظام، ثم مع الانقلاب العسكري الذي قام بع العقيد هواري بومدين في 19 جوان 1965 ووصوله إلى الحكم عن طريق القوة العسكرية رغم تأكيده على أن حركته عملية تسهم في تحرير المؤسسات واستعادة سيرها العادي بعد أن كانت كلها متمركزة في يد شخص واحد، وأن هدفها لم يكن الإطاحة بنظام سياسي أو تغير لنظام اقتصادي واجتماعي، وإنما كان الهدف هو إبعاد الشخص الذي تسبب في عرقلة السير العادي للمؤسسات. ثم بعد ذلك محاولة الانقلاب التي قام بها العقيد الطاهر الزبيري قائد أركان الجيش سنة 1967 على نظام بومدين نفسه. لنصل إلى الصراع العنيف بين الجبهة الإسلامية لإنقاذ والسلطة بعد توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 . هذا الصراع الذي كلف الجزائر ثمن غالي، من حيث إنّ العنف والإرهاب خلفوا حوالي 200000 قتيل وحوالي 20000 (16). مفقود رغم إصدار قانون مكافحة الإرهاب الذي يشرك كل قوات الأمن في مكافحة الإرهاب ثم تشكيل القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب بقوة تقدر ب 15 ألف سنة 1993 ليصل هذا العدد إلى 60 ألف سنة 1998 أضف إلى ذلك قوات الحرس البلدي ب 100 ألف (17).

وإن أردنا البحث في أصل هذا الصراع الدموي الذي عرفته الجزائر فيرجع الباحث الجزائري هواري في شق كبير منه إلى الصراع بين التيارين المشكلين للوطنية : التيار الأول الموروث عن جبهة التحرير يسميه بالوطنية السياسية، أما التيار الثاني فهو التيار الإسلامي المتمثل في الجبهة الإسلامية لإنقاذ التي يعتبرها صورة عن الوطنية الثقافية le nationalisme culturel religieux. إذ يعتبر عدي أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تطور للتيار الديني للحركة الوطنية ما قبل الاستقلال المتمثل في جمعية العلماء المسلمين والتي رفضت في بداية تشكيلها أن تكون حزبا سياسيا وأخذت

على عاتقها أهداف تربوية واجتماعية، لكنها بعد الاستقلال تصالحت مع السلطة بقيادة هواري بومدين - بعد تهميشها من طرف نظام بن بلة - وقبلت بحقائب وزارية معينة كالتربية والقضاء والشؤون الدينية. فلقد اقترب نظام بومدين من الجمعية من أجل كسب مشروعية دينية، كما يعتقد أن جبهة التحرير الوطني قد أعادت إنتاج نفس الأيديولوجية السياسية للعلماء الأمر الذي سمح للثقافة الإسلامية (19) بالانتشار خاصة عن طريق التعليم (18).

ولا يقف هواري عدي في اللقاء بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة التحرير الوطني في هذا النطاق، بل يذهب إلى التعمق في التحليل السوسيولوجي لهما ويعتبر أن كل من حزب الشعب كأصل للأفلان تغلغل في سنوات الأربعينات داخل الطبقة الشعبية الفقيرة والكادحة الريفية والحضارية، الأمر الذي نجده قد حدث مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في سنوات التسعينات حين استهدف نفس الشرائح الشعبية التي جندها حزب الشعب من قبل. كما يلتقي الحزبان في تبني نفس الأيديولوجية التي يسميها بالشعبوية populisme التي يعرفها على تلك الأيديولوجية التي تعظم الشعب، وتعتبره كوحدة سياسية متجانسة يحتاج لحزب واحد يمثلها ويسيرها ، مع اعترافه بوجود الاختلاف بينهما يعود إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتقد أن جبهة التحرير الوطني فقد مصداقيته أثناء ممارسته للسلطة وأنه لم يعد قادر على التعبير عن الشعبوية وضمانها كأيديولوجية سياسية (19).

وعموما فإننا نعتقد أن أصل الأزمة الأمنية في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى إخفاق النظام في تحقيق التنمية السياسية و التحول للديمقراطية بشكل سلمي، الأمر الذي عبر عنه البعض بتزامن مشروعين متناقضين: مشروع السلطات العسكرية التي تزعم أن أساس الأزمة ليس سياسيا بل هو مع بعض دعاة الخلافة المستغلين للإسلام للوصول للسلطة، وهي تحارب المسلحين حتى تحمي القوى الديمقراطية ودولة الحق والقانون من بطش الإسلاميين؛ ومشروع المسلحين الذي يزعم أن الأزمة سياسية وتتمثل في رفض السلطات العسكرية وأعوانها كل معارضة سياسية حقيقية ملتزمة بالطرق السلمية القانونية. ثم أخفقها بنسبة كبيرة في تحقيق الأمن مع فشل المخطط الوطني للأمن وكل السياسات الأمنية السابقة والتي كان آخرها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وعدم قدرتها على القضاء على الإرهاب والدّليل على ذلك استمرار العمليات المسلحة التي تحصد الأرواح والتي سجل رمضان 2011 الأكثر دموية.

خاتمة

وبصفة عامة يمكن القول أن النظام السياسي الجزائري شأنه شأن باقي الأنظمة العربية والدول النامية يعاني من مسألة أزمات التنمية السياسية، ويلتقي أيضا معها في فقدانه في أغلب مراحله للمشروعية كنتيجة لطبيعته غير المستقرة والمتغيرة إلى جانب احتكار السلطة من طرف شخص واحد أو مجموعة صعبة الاختراق، الأمر الذي يخلق صعوبة التنبؤ بمستقبل مصيره خاصة مع كثرة الإشاعات ونقص المعلومات، مما

يجعل من العملية السياسية غامضة وصعبة الدراسة، أضف إلى ذلك تخوف القادة السياسيين من عدم الاستقرار والخوف من المجهول، فتولد نوع من الشك وعدم الارتياح الشعبي وفقدان الثقة في العملية السياسية لتصبح عملية التنمية السياسية بعيدة التحقيق، خاصة مع حدة أزمة المشاركة السياسية التي تتجسد من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب جل القوى السياسية والاجتماعية خاصة فئتي الشباب والنساء اللتين تجدان نفسيهما بعيدتين عن مركز صنع القرار، إذ يكون الاهتمام بهما فقط وقت الحاجة، فكثيرا ما يستعملان كورقة انتخابية رابحة في أغلب الأوقات تخرج في الوقت المناسب قصد الحصول على مكاسب من ورائها وليس لصالحها .

وعموما فقد أدى فشل الدولة في تحقيق المهمة التي أخذتها على عاتقها والتي كان الشعب ينتظرها منها - أي عملية التنمية- بمجالاتها المتعددة سواء الاقتصادية أم السياسية أم الاجتماعية إلى خلق شعور بالكبت وخيبة أمل كبيرة لدى الأكثرية من شرائح المجتمع الجزائري، بل أدت الممارسات غير النزيهة والبعيدة عن تحقيق قيم العدالة والمساواة إلى خلق شعور قوي عند الجزائريين بالتهميش والظلم والحقرة، فغذى إحساس قوي بالتذمر خاصة عند الشباب ورغبة قوية إما بالانتقام من النظام ورموزه أو الهجرة والبحث عن أرض أخرى حتى لا نقول وطن آخر تمنحه فرصة تحقيق الذات والبروز.

الهوامش

1-Mohamed Tahar Ben Saada. Algérie restructuration et réformes économiques (1979-1993). Alger : édition O.P.U 1994. p 8

2- Mohamed Tahar ben Saada. OP-CIT . p 12.

3- René Capitant. démocracie et Participation Politique. Paris: bordas.1972. p 7

4- Mohamed Elyes Mesli. L'Algérie en question.Alger : Editions

5- Max Weber. The Theory of Social and Economic Organization (translated by A.M Henderson and Talcot Parson). New York: Oxford University Press. 1947.pp124-126. عن نقلا Michael C. Hudson. Arab Politics the Search For Legitimacy. London: Yale University Press. 1977. P 1

6- Michael C. Hudson. Arab Politics the Search For Legitimacy. London: Yale University Press. 1977. P 2

7- Mohamed Tahar Ben Saada. Op-cit. P 108.

8- Ibid . p 108

9- République Algérienne Démocratique et Populaire. CNES. Rapport National sur le Développement Humain 2007.p47

10- Quelle marge de manœuvres du gouvernement algérien pour une nouvelle gouvernance locale face à la pression des tribus ? voir le site :

http://www.emarrakech.info/Quelle-marge-de-man/euvres-du-gouvernement-algerien-pour-une-nouvelle-gouvernance-locale-face-a-la-pression-des-tribus_a33847.html.

11- طاشمة بومدين . **الحكم الراشد و مشاكل بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**. من موقع : http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-t197.htm

12- سيد عليوة وأخرون. **علم السياسة**. الإسكندرية : مطبعة الجمهورية. 1999. ص317.

13- http://www.bouteflika2009.com/arabe/content/view/233/93

14- تقية الحواس." المصالحة الوطنية في الجزائر ..علاج الأزمة وأزمة العلاج". من موقع :

http://www.annabaa.org/nbanews/49/259.htm

15- لقد عرفت سنتي 1997 و1998 وحدهما مجازر عديدة منها : مذبحة ثاليت في 3 افريل 1997 في المدية وقتل فيها 52 شخص من مجموع 53 من سكان القرية. مذبحة حوش خميستي في 21 افريل 1997 وقتل فيها 93 قروي في 3 ساعات. مذبحة دائرة لابقوير في 16 جوان 1997 وقتل فيها 50 مدنيا. مذبحة سي زيروق في 27 جويلية 1997 وقتل فيها حوالي 50 مدنيا. مذبحة قويد الحاد ومزوارة في 3 أوت 1997 وقتل فيها ما يقارب 76 مدنيا. مذبحة سوهاني في 20 أوت 1997 وقتل فيها 64 مدنيا. مذبحة بني علي في 26 أوت1997 وقتل فيها ما يقارب 100 مدنيا. مذبحة ريس في 29 أوت1997 وقتل فيها 400 شخص. مذبحة بني مسوس في 5 سبتمبر 1997 وقتل فيها 87 مدنيا. مذبحة جويلب الكبير في 19 سبتمبر 1997 وقتل فيها 53 مدنيا. مذبحة بن طلحة في 22 سبتمبر 1997 وقتل فيها 200 قرويا. مذبحة سيد العنتري في 23 ديسمبر 1997 وقتل فيها 117 مدنيا. مذبحة ولاية غليزان في 30 ديسمبر 1998 وقتل فيها 1280 مدنيا. مذبحة سيدي حميد في 11 جانفي 1998 وقتل فيها 103 مدنيا. مذبحة قويد بواجة في 26 مارس 1998 وقتل فيها 52 مدنيا. مذبحة تاجينا في 8 ديسمبر 1998 وقتل فيها 81 مدنيا. مذبحة الكاليتوس في 12 ديسمبر وقتلت فيها عائلة من 14 مدنيا. مذبحة الكاليتوس في 28 جوان وقتل فيها 22 مدنيا.

16- صبرينة حملة، أسباب الإرهاب في الجزائر تداعياته،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،) كلية الحقوق، جامعة لخضر بلحاج، باتنة، 2002_2003.

17- وهنا يفرق عدي بين الثقافة الإسلامية المستمدة من المعرفة المعمقة للقرآن وبين والثقافة الإسلاموية التي هي سلوك سياسي للتعبئة تقوم على تفسير التطورات السياسية من خلال انعدام الأخلاق.

18-Lahouari Addi. L'Algérie et la Démocratie. Pouvoir et crise dans l'Algérie contemporaine. Paris : Editions la Découverte. 1995. pp17-28.

19- Lahouari Addi.op-cit . p 97.